

Distr.: General
10 June 2005
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن التطورات المستجدة في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩)، الذي طلب المجلس إليّ فيه أن أطلعته بانتظام على التطورات المستجدة في غينيا - بيساو وعلى أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو (المكتب) وأن أقدم إليه تقريرا بهذا الشأن. وطلب إلى المجلس لاحقا، في الفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٨٠ (٢٠٠٤)، أن أقدم تقريرا تحريريا إليه كل ثلاثة أشهر. ويركز هذا التقرير على التطورات التي جدت منذ تقرير الأخير (S/2005/174) المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٥، ولا سيما عن حالة الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وهي الخطوة التي ستكتمل بها، طبقا للميثاق الانتقالي السياسي، عملية استعادة النظام الدستوري.

ثانيا - الحالة السياسية

٣ - كانت أبرز أحداث الفترة المشمولة بالاستعراض الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية الوشيكة في ظل مناخ تسوده التحيزات، الأمر الذي يعزى أساسا إلى المنازعات القانونية المثارة حول أهلية اثنين من رؤساء الجمهورية السابقين، هما خوانو برناردو "نينو" فييرا وكومبا يالا، اللذان قررا ترشيح نفسيهما لانتخابات ١٩ حزيران/يونيه.

٤ - وقد لجأ السيد يالا، عقب أن رشحه حزب التجديد الاجتماعي في ٢٦ آذار/مارس لخوض الانتخابات الرئاسية المقبلة، إلى المحكمة العليا للبت في قبول ترشيحه في تلك الانتخابات على الرغم من أن أحد أحكام الميثاق الانتقالي السياسي الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بمنعه المشاركة في الأنشطة السياسية لمدة خمس سنوات. وقد هدد السيد يالا

بالاستيلاء على السلطة بالقوة إذا ما منع من خوض الانتخابات. أما السيد فييرا، فلدى عودته إلى غينيا - بيساو في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، لأول مرة منذ الإطاحة به في انقلاب في عام ١٩٩٩، احتفى بقدمه زرافات من أنصاره، ومن بينهم طائفة من الحزب الحاكم، الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر (الحزب الأفريقي). وفي الوقت ذاته، ظلت مشاعر السخط الاجتماعي متأججة، كما تجلت في الإضراب الذي قام به المعلمون في منتصف نيسان/أبريل احتجاجا على عدم دفع رواتبهم.

٥ - واستمر مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تشجيع الحوار فيما بين الجهات الوطنية صاحبة المصلحة. ونظم المكتب، بصفة خاصة، سلسلة من الاجتماعات وحلقات العمل مع الأحزاب السياسية وموقعي الميثاق الانتقالي السياسي والمجتمع المدني ووسائل الإعلام بالاستعانة بميسرين مهرة من المنظمات غير الحكومية، الوطنية والدولية على السواء. وسوف ينظم المكتب سلسلة من حلقات التدريب عن المهارات المتعلقة بالتفاوض وإدارة الصراعات من أجل القوى الفاعلة الرئيسية عقب إجراء الانتخابات الرئاسية مباشرة. وعلاوة على ذلك، واصل المكتب تشجيع إجراء الاتصالات المنتظمة بين الحكومة والقيادة العسكرية.

٦ - وقد ساعد الحوار الدائم الذي يجريه المكتب مع قادة القوات المسلحة وقوات الأمن، والمساعدة التي يقدمها لتسيير عملية المصالحة داخل القوات المسلحة، على تهيئة قدر معقول من الثقة المتبادلة، وتوعية القيادات العسكرية بالتزاماتها وتشديد التزامها بالدفاع عن سلطات الدولة.

٧ - غير أنه نظرا لاستمرار حدة التوترات في البلد، قررت أن أعين في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ السيد يواقيم ألبرتو تشيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق السابق، مبعوثا خاصا لي لدى غينيا - بيساو. ويتمثل دوره في تسهيل إجراء انتخابات سلمية تتسم بالمصداقية، والمساعدة على إكمال العملية الانتقالية الجارية بنجاح بما يؤدي إلى استعادة النظام الدستوري.

٨ - وأثناء البعثة التي استمرت تسعة أيام في الفترة من ٢ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، عقد السيد تشيسانو سلسلة من الاجتماعات مع جميع العناصر الفاعلة المشاركة في عملية الانتخابات، بما فيها سلطات الدولة وسائر الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، والموقعين على الميثاق الانتقالي السياسي ورئسي الجمهورية السابقين، يالا وفييرا. وقد أعرب السيد تشيسانو لسائر العناصر الفاعلة الرئيسية عن قلق المجتمع الدولي إزاء الحالة في البلد، وعن الأمل في أن تبذل غينيا - بيساو كل جهد ممكن لإجراء انتخابات سلمية تتوافر فيها

المصادقية. كما أنه حث جميع الشخصيات التي التقى بها في غينيا - بيساو على تشجيع الحوار والالتزام بقرار المحكمة العليا بشأن أهلية المرشحين في الانتخابات الرئاسية. والأهم من ذلك أن مبعوثي الخاص تلقى من قادة القوات المسلحة التزاما قاطعا بالحياد في العملية السياسية والخضوع للسلطات المدنية واحترام سيادة القانون.

٩ - وفي ٣ أيار/مايو ٢٠٠٥، أدلى الجنرال تاغمي نا وايي، رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة، ببيان صحفي أكد فيه مجددا التزام القوات المسلحة باحترام الدستور وعدم التدخل في العملية الانتخابية. وتجسد التزام مماثل في بيان صادر عن وزارة الدفاع في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٥، عقب اجتماع بين مسؤولي الحكومة والقيادات العسكرية.

١٠ - وقضت المحكمة العليا في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٥ بمشروعية ١٧ طلبا من طلبات الترشيح في الانتخابات المقدمة من ٢١ مرشحا، وشمل هذا القرار الطلبات المقدمة من يالا وفييرا، رئيسي الجمهورية السابقين، وفرنيسكو فادول، وفاوستينو إيمبالي، رئيسي الوزراء السابقين، ومالام باكاي سانها، رئيس الجمهورية المؤقت في عام ١٩٩٩. ورغم أن بعض العناصر الفاعلة الوطنية انتقدت قرار المحكمة العليا، حيث أكدت أنه لم يستند إلى تفسير دقيق لأحكام القانون، بل إلى الاعتبارات السياسية والخوف من اندلاع العنف، فقد صادف القرار قبولا لدى المجتمع في غينيا - بيساو ككل.

١١ - وقد ساعدت بعثة السيد تشيسانو على تهدئة الجو السياسي. غير أن التوتر عاد من جديد في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ عندما صرح السيد يالا بأن قرار المحكمة بالسماح له بترشيح نفسه في الانتخابات قد خلق فراغا دستوريا في غينيا - بيساو، ومن ثم، فقد قرر أن يستأنف مهام منصبه كرئيس للجمهورية حتى نهاية فترة ولايته وأن يرجئ الانتخابات.

١٢ - وردا على ذلك، أكدت السلطات الحالية مجددا التزام الحكومة بإجراء انتخابات رئاسية في الموعد المقرر، بينما تعهد رئيس اللجنة العسكرية علانية بالولاء للرئيس بيريرا روسا. وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٥، خرج الألوف من تلاميذ وطلاب المدارس في مظاهرة يتقدمها معلموهم للمشاركة في "مسيرة تدعو إلى السلام" انتهت سلميا. وفي الوقت ذاته، فرقت الشرطة مظاهرة قام بها أنصار السيد يالا في وقت لاحق من ذلك اليوم دون تصريح رسمي. ونُظمت مسيرات مماثلة تدعو إلى السلام في المناطق الداخلية في البلد.

١٣ - وقد واصلتُ العمل مع قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وشجعتهم على مواصلة جهودهم للمساعدة في إكمال العملية الانتقالية الجارية بسلام واستعادة النظام الدستوري في البلد. وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٥، زار غينيا - بيساو الرئيس أوباسنجو، رئيس جمهورية نيجيريا والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، والرئيس تندجا،

رئيس جمهورية النيجر والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والرئيس وادي، رئيس جمهورية السنغال، والسيد ديالو، رئيس وزراء جمهورية غينيا، والسيد تشمباس، الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وذلك من أجل تقييم الوضع في البلد والالتقاء بالجهات الوطنية الرئيسية صاحبة المصلحة بشأن الانتخابات الرئاسية الوشيكة. وطلب الوفد المشترك بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من جميع المرشحين أداء دور إيجابي أثناء العملية الانتخابية والقبول بنتيجتها. وفي الوقت ذاته، عينت مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية ممثلًا دائمًا لدى غينيا - بيساو، من المتوقع أن يصل إلى ذلك البلد في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

١٤ - وفي أعقاب المحاولة التي تردد أن السيد يالا قام بها في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ لاحتلال أحد مباني المجمع الرئاسي، والتي أنكرها فيما بعد، أصدر رئيس جمهورية غينيا - بيساو، ورئيس وزرائها، ورئيس لجنة الانتخابات الوطنية بيانات أكدوا فيها مجددا التزامهم بعقد الانتخابات في الموعد المقرر. وخلصت بعثة لتقييم الاحتياجات اللازمة لعقد الانتخابات، كنت قد أوفدها إلى غينيا - بيساو، في الفترة من ١٨ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥، إلى توافر الأوضاع اللازمة من الناحية التقنية لإجراء الجولة الأولى من الانتخابات. وبناء على طلب الحكومة، يقف المكتب على أهبة الاستعداد لتنسيق عمل ما يتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ مراقب دولي لكفالة رصد الانتخابات في شتى أرجاء البلد. وفي ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٥، بدأ المرشحون الرسميون، ملام باكاي ساهما، عن الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، وكومبا يالا عن حزب التجديد الاجتماعي، وفرنسيسكو فادول عن الحزب الديمقراطي الاجتماعي المتحد، حملتهم الانتخابية في بيساو.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب التنسيق عن كثب مع منظومة الأمم المتحدة والأمانة التنفيذية لكل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. ووفر المكتب على وجه الخصوص دعماً لوجيستياً للجماعة الاقتصادية وهي تؤسس بعثتها الدائمة في بيساو، وهو مستعد لتقديم دعم مماثل لمجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

١٦ - وفيما يتعلق بتمويل الانتخابات المقرر عقدها في ١٩ حزيران/يونيه، فقد تعهد المانحون حتى نهاية أيار/مايو بتقديم ما يزيد على ٢,٦ مليون يورو، عن طريق مشروع المساعدة التقنية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و/أو في صورة دعم مباشر للحكومة. ومن بين هذا المبلغ ٤٠٠.٠٠٠ دولار من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و ٢٠٠.٠٠٠ يورو من هولندا؛ و ١.٥٠٠.٠٠٠ يورو من اللجنة الأوروبية؛ و ٥٠٠.٠٠٠ دولار مقدمة

من الجزائر عن طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ و ٣٥٠.٠٠٠ دولار من البرتغال؛ و ١٠٠.٠٠٠ دولار من الصين؛ و ٢٢٩.٠٠٠ يورو من المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا؛ و ٢٢٩.٠٠٠ دولار من مصرف التنمية لغرب أفريقيا، و ٧٦٢.٠٠٠ يورو من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وقدمت البرتغال جميع المواد اللازمة للانتخابات، بينما أسهمت البرازيل بتقديم الحواسيب والمساعدة التقنية.

١٧ - كما التزم الاتحاد الأوروبي من جانبه بتقديم مبلغ في حدود ١,٥ مليون يورو لتغطية تكاليف بعثة مراقبة الانتخابات التابعة له التي نشرت بالفعل في غينيا - بيساو.

ثالثاً - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

١٨ - ما زالت الأوضاع الاقتصادية حرجة، ولكن الحكومة واصلت تحسين الإدارة المالية. فالعجز في الميزانية يقدر الآن بمبلغ ٣٦,٩ مليون يورو، بما في ذلك متأخرات الرواتب منذ عام ٢٠٠٤. ومن الناحية الإيجابية، فاقت حصيلة الإيرادات في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٥ التوقعات بمقدار ٧٠ في المائة، وبمساعدة صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سُددت رواتب الموظفين المدنيين حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وجدد رصيد الصندوق خلال الفترة قيد الاستعراض بفضل التبرعات البالغة من مليون يورو المقدمة من حكومة البرتغال باسم مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، و ٥٠٠.٠٠٠ يورو من فرنسا، ولكن الميزانية استمرت تعاني من فجوة تبلغ ١٦ مليون دولار في نهاية أيار/مايو.

١٩ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت المؤسسات المالية الدولية تتعاون بأسلوب بناء مع غينيا - بيساو. فمن المقرر أن يرسل صندوق النقد الدولي بعثة قرابة نهاية حزيران/يونيه لتقييم برنامج رصد الموظفين المستمر بالتعاون مع السلطات الوطنية. وإقرار البرنامج مسألة حيوية بالنسبة للحكومة حتى يتسنى تحويله إلى برنامج لمساعدات الطوارئ في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

٢٠ - وفي إطار المتابعة لبعثات البنك الدولي الرفيعة المستوى الموفدة في الربع الأول من هذا العام، أرسل البنك الدولي بعثة استطلاع إلى غينيا - بيساو في أيار/مايو ٢٠٠٥ بخصوص القرض المقترح تقديمه بمبلغ ٢٠ مليون دولار من أجل تمويل مشاريع حضرية للاتصالات والمياه والطاقة. كما أوفد البنك الدولي في أيار/مايو بعثة متعددة التخصصات إلى ذلك البلد من أجل تقييم الخطط المتعلقة بدعم الميزانية وتقدير حجم انتشار الفقر ومشاريع البنية التحتية.

٢١ - وفيما يتعلق بدعم الميزانية، فبالنظر إلى الصعوبات التي تواجهه في الوقت الراهن الخزانة الوطنية، قررت اللجنة الأوروبية منح سلفة تخصص من المبالغ المقرر تقديمها في عام ٢٠٠٥ في إطار بروتوكول مصائد الأسماك الذي أبرمته مع غينيا - بيساو، والتي تمثل أهم مصدر منفرد للدخل في البلد. وقد صرفت هذه السلفة البالغة ٥ ملايين يورو في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ على أساس النتائج التي انتهت إليها الاستعراض المشترك بين اللجنة الأوروبية وغينيا - بيساو بشأن تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بسياسات قطاع مصائد الأسماك والتدابير الداعمة. ومن المقرر صرف الجزء المتبقي من التبرع السنوي (٢,٢٦ مليون يورو) في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٢٢ - وفي إطار الجهود الجارية لتعزيز آليات تنسيق الشؤون الإنسانية، طلب فريق الأمم المتحدة القطري إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إرسال مستشار إلى غينيا - بيساو. وسوف يتعاون المستشار مع الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ من أجل المساعدة في تنقيح خطط الطوارئ ووضع نظام للإنذار المبكر والرصد.

٢٣ - وقد بدأ البنك الدولي مشروعاً مدته ثلاث سنوات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بمبلغ قدره ٧ ملايين دولار، يستهدف بناء القدرات الوطنية للتصدي لهذا الوباء والحد من انتشاره وزيادة إمكانيات الحصول على العلاج. وفي إطار اتفاق للتعاون مبرم بين غينيا - بيساو وكوبا، وصل ٣٠ طبيباً كوبياً و ٢٤ طبيباً من غينيا - بيساو تدرّبوا في كوبا إلى غينيا - بيساو في أيار/مايو ويجري نشرهم في المناطق التي ترتفع فيها معدلات وفيات الرضع والأطفال. وقد وقعت البرتغال اتفاقاً، لتقديم مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ يورو و ٢٨٢ ٦٠٠ يورو على التوالي، من أجل إصلاح مرافق الصحة والتعليم.

٢٤ - وعملاً على وقف انتشار وباء الحمرة الخبيثة في منطقة أويو في شمالي غينيا - بيساو في نهاية نيسان/أبريل، وجهت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نداءً منسقاً إلى الشركاء في منطقة غرب أفريقيا من أجل القيام بحملة تطعيم عاجلة. وقد يؤثر هذا الوباء تأثيراً مدمراً على اقتصاد أويو التي تعتمد على تربية الماشية.

رابعاً - الجوانب العسكرية والأمنية

٢٥ - استمرت عملية المصالحة وإعادة دمج الفصائل العسكرية المختلفة. وعقدت لجنة المصالحة وإعادة الدمج التابعة للقوات المسلحة، التي أنشأها رئيس هيئة الأركان العامة، سلسلة من الاجتماعات للتوعية في جميع المناطق والشكبات فيما بين ٢٨ شباط/فبراير و ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وقدم المكتب دعماً لوجيستياً للجنة وشارك في جميع الاجتماعات من أجل تعزيز الفكرة ومحتوى الإصلاح الشامل. وأكد المشاركون أهمية إعادة الدمج والحوار. ودعوا إلى إصدار عفو عام قائم على أسس من العدالة والشفافية، وإعادة تنظيم القوات المسلحة وتشكيلها من جديد، والانتهاء من إعداد قاعدة بيانات تمهيدا لإجراء الإصلاحات المقبلة. وانتهت الاجتماعات إلى المطالبة بتقديم المزيد من المشورة التقنية وتوفير مواد مرجعية لمساعدة القوات المسلحة على صوغ مقترحات بإصلاحات ملموسة.

٢٦ - وتحقق أيضا بعض التقدم في إجراء تعداد للعاملين في قطاع الأمن. وخلص تعداد أجرته القوات المسلحة في أيار/مايو ٢٠٠٥ إلى أن قوام القوات العاملة يبلغ ١٠٠ ٥ فرد. وانتهت وزارة الإدارة العامة أيضا من تعداد قوات الشرطة وحرس الحدود وموظفي الجمارك العاملين في بيساو. ومن المتوقع استئناف أنشطة التوعية الموجهة للموظفين العاملين خارج بيساو بعد الانتخابات.

٢٧ - وعقب وضع الترتيبات اللازمة لتمكين الدول الأعضاء المهتمة من تقديم تبرعات لإصلاح قطاع الأمن عن طريق الصندوق الاستئماني للوقاية من الكوارث وأعمال الإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقع اتفاق مع حكومة البرازيل لتقديم تبرع مقداره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار. وتجري مناقشات مع الحكومة لإعداد مشاريع تستفيد من هذا التبرع.

٢٨ - وقد اقترحت بعثة تقصي الحقائق بشأن الأسلحة الصغيرة، التي أوفدتها إلى بيساو في الفترة من ٧ إلى ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥، مشروعاً من شقين، هما: (أ) المساعدة على إنشاء لجنة وطنية معنية بالأسلحة الصغيرة، تقود الجهود الوطنية من أجل معالجة المشكلة وتسهيل التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني وتنسيق جهودهما في معالجتها؛ و (ب) تنفيذ برنامج تجربي لجمع الأسلحة الصغيرة وتدميرها في مدينة بيساو. ويرمي المشروع كذلك إلى تعزيز قدرة الحكومة والمنظمات غير الحكومية الوطنية ذات الصلة من أجل معالجة مسألة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة. وتجري تعبئة الموارد اللازمة من أجل تنفيذ هذا المشروع.

٢٩ - وما زال معدل النشاط الإجرامي في غينيا - بيساو منخفضاً نسبياً، وإن كانت ضخامة الكميات المضبوطة من الأسلحة غير المشروعة والكوكايين توحى بأن عصابات الجريمة المنظمة في ازدياد. وقد أعرب مفوض الشرطة، في هذا الصدد، عن قلقه بشأن افتقار

الدولة إلى الموارد، مما يحد من قدرة الشرطة على مراقبة حدود البلد المليئة بالثغرات والمياه الإقليمية، ومكافحة جميع أشكال التهريب عبر الحدود بطريقة فعالة.

خامسا - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

٣٠ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير بعض التحسن فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، وإن ظل التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية مقيدا بسبب الأزمة الاجتماعية الاقتصادية السائدة. ولم تسجل أية عمليات احتجاز تعسفي خلال هذه الفترة، وما زال مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو يشجع وزارة الخارجية على التصديق على عدد من اتفاقيات حقوق الإنسان حتى يتسنى توفير خطة كاملة لحقوق الإنسان لدى غينيا - بيساو. وواصل المكتب أيضا التعاون مع المنظمات غير الحكومية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في تشجيع ثقافة تحترم حقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، ازداد الوعي بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان داخل شبكة حقوق الإنسان والمشاركين الآخرين في أنشطة حقوق الإنسان على حد سواء.

٣١ - وواصل المكتب أيضا رصد مراكز الاحتجاز في بيساو. وقد نُفذت توصياته السابقة فيما يتعلق بالاحتفاظ بسجل بأسماء المحتجزين وبأسلوب معاملتهم، ولكن أوضاع الاحتجاز ظلت متردية بسبب نقص الأموال.

٣٢ - وفيما يتعلق بمسألة العفو العام عن جميع الأشخاص المتورطين في القيام بالانقلابات التي حدثت منذ الاستقلال، في عام ١٩٧٤، حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، فقد أحالت الجمعية الوطنية الأمر إلى اللجنة البرلمانية للمصالحة الوطنية ولجنة الشؤون القانونية والدستورية. ومول المكتب جزئيا حلقة دراسية لمدة يومين نظمتها مؤسسات المجتمع المدني بشأن الجوانب القانونية للعفو العام المقترح للتشجيع على استجلائها بصورة أفضل.

سادسا - الملاحظات

٣٣ - تبين التوترات التي ثارت مؤخرا حول الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية في ١٩ حزيران/يونيه أن السلام والاستقرار في غينيا - بيساو لا يزالان هشين ويتطلبان استمرار الجهود من جميع العناصر الفاعلة الرئيسية، الوطنية منها والدولية.

٣٤ - وقد شعرت بالأمل نظرا لتجدد التزام السلطات الوطنية بكفالة عقد الانتخابات في الموعد المقرر. وإنني أدعو جميع المرشحين إلى بذل قصاراهم لتأمين إجراء انتخابات سلمية وتقبل نتائجها. وأحث جميع العناصر الفاعلة الوطنية على مواصلة دعم الجهود التي تبذلها

الحكومة للتصدي للتحديات الجسيمة التي تواجهه البلد. وفي هذا الصدد، أود أن أثنى على الدور المتزايد الأهمية الذي تؤديه شبكة المنظمات غير الحكومية في البلد التي أبدت تمتعها بإمكانات التأثير في التغيير على نحو إيجابي.

٣٥ - وأرحب بعملية المصالحة داخل القوات المسلحة وتزايد الاتجاه الجمهوري الذي يتخذه العسكريون. وأرحب أيضا بتأكيد القيادة العسكرية مجددا خضوعها للسلطة المدنية، وأثنى على مبادرة رئيس الأركان العامة بتوعية القوات المسلحة بقيمة وضرورة المصالحة وإعادة تشكيل القوات العسكرية.

٣٦ - وما انفك إصلاح قطاعي الأمن والإدارة العامة يشكل شرطا لازما للنهوض بالسلام والاستقرار في البلد بصورة مستدامة. ومن الضروري، إذا أريد تيسير هذا الإصلاح، إعادة تدريب الموظفين وإنشاء شبكات للسلامة الاجتماعية. وفي هذا الصدد، يعد دور الشركاء الإنمائيين للبلد حيويًا في إيجاد الظروف الاجتماعية - الاقتصادية اللازمة لتوفير شبكات السلامة الاجتماعية وإيجاد بيئة اقتصادية مواتية.

٣٧ - وأود أن أوجه الشناء لجميع شركاء غينيا - بيساو لدعمهم البلد في هذه المرحلة الانتقالية الصعبة، وأدعوهم إلى مواصلة تقديم الدعم الذي تمس الحاجة إليه من أجل مساعدة غينيا - بيساو على التحرك صوب التعمير والانتعاش الكاملين.

٣٨ - وأود أن أشجع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والشركاء الآخرين لغينيا - بيساو على مواصلة أداء دورهم الحيوي في توطيد السلم والاستقرار في غينيا - بيساو. وينبغي أن نوجه، سويا، رسالة تأييد مشتركة إلى السلطات الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة فيما يبذلونه من جهود لإكمال الانتقال في الموعد المقرر، والتحرك صوب سلام دائم وتنمية مستدامة.

٣٩ - وما فتئت غينيا - بيساو تواجه تحديات هائلة، سياسية واجتماعية واقتصادية، يتطلب التصدي لها التحلي برؤيا مشتركة والإحساس بالهدف وتوطد السلام والاستقرار. وعملا على المساعدة على مواجهة هذه التحديات، أكمل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وفريق الأمم المتحدة القطري استعراض استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لبناء السلام في غينيا - بيساو، التي تضم خططًا للسلام والأمن والتنمية وتحدد الأنشطة التي ينبغي الاضطلاع بها لدعم جهود البلد الرامية إلى تحسين الحوار السياسي، والأمن، والإدارة الرشيدة الديمقراطية والاقتصادية، وتعبئة الموارد. وأود في هذا الصدد أن أشجع المجلس على أن ينهي استجابته لتوصياتي الواردة في تقريره المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٥

(S/2005/174) بتعزيز مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وتمكينه من الوفاء بمتطلبات ولايته المنقحة على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ١٥٨٠ (٢٠٠٤).

٤٠ - وأخيرا، أود أن أوجه الشكر لموظفي مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، الذي يترأسه ممثلي في غينيا - بيساو، جواو برناردو هنوانا، وسائر أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري على جهودهم الدؤوبة، التي كثيرا ما تبذل في ظل ظروف صعبة، دعما لرغبة حكومة غينيا - بيساو وشعبها في إكمال المرحلة الانتقالية بسلام واستعادة النظام الدستوري.